

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض في بعض الاختصاصات :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٢/١٠/٩ :

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة :

قرار :

(المادة الأولى)

يخرج من عدد الأراضي الأثرية ويدخل في دائرة أملاك الدولة الخاصة المسطح وقدره ٦ قرارات الواقع ضمن القطعة رقم (٥٠) بحوض الخرس نمرة (٦) بناحية الشيخ عبادة - مركز ملوى - محافظة المنيا ، والموضع المحدود والمعالم بالذكرة التفسيرية والخربيطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ ذي الحجة سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠٠٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضاً أثرية الأرض المملوكة للدولة التي اعتبرت أثيرة بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج آية أرض من عدد الأراضي الأثرية أو أراضي المنافع العامة للأثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضي خط التجميل المعتمد للأثر» .

الموقع المراد إخراجه يقدر مساحته ٦ قرارات ضمن القطعة رقم (٥٠) بحوض الخرس بناحية الشيخ عبادة - مركز ملوى - محافظة المنيا .

وحيث إن اللجنة الدائمة للأثار المصرية قد وافقت بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٢/٤/٢٣ على إجراء جس وحفر على القطعة سالفه البيان وذلك بناءً على طلب الوحدة المحلية ، هذا وقد أسفرت عمليات الجس والحفري إلى عدم ظهور آية آثار ثابتة أو منقوله وخلوه من الآثار . وقد وافقت اللجنة الدائمة للأثار المصرية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٩ على إخراج مساحة ٦ قرارات الواقع ضمن القطعة رقم (٥٠) بحوض الخرس نمرة (٦) بناحية الشيخ عبادة - ملوى - محافظة المنيا من عدد الأراضي الأثرية من جملة مساحة ١٢ قيراطاً والمبينة الخدود والمعالم والمهمن باللون الأخضر على الخريطة المرفقة وذلك بناءً على التقرير العلمي للحفائر المؤرخ في ٢٠٠٢/٥/١٤ من عدد الأراضي الأثرية إلى دائرة أملاك الدولة الخاصة .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

٢٠٠٣/٢/٢ تحريراً في

وزير الثقافة

فاروق حسني